

26 March 2019

Original: Arabic

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

قضايا إقليمية محددة وتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥

ورقة عمل مقدمة من المجموعة العربية

- ١ - سلّم المجتمع الدولي بأهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، لأن ذلك من شأنه أن يخدم أغراضاً متعدّدة، أهمها: توطيد نظام عدم الانتشار النووي، نزع السلاح النووي، بالإضافة إلى تقريب الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وصيانتهما. وتُعرّب المجموعة العربية عن القلق من الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وفقاً لنتائج المؤتمرات التي عقدت في الترويج والمكسيك والنمسا بهذا الشأن، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.
- ٢ - وبالفعل، ساهمت المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أقيمت في عدّة مناطق من العالم في خدمة أهداف وغايات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، تُشدّد المجموعة العربية على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية، وتدابير فورية لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لتعميم هذه التجارب الإيجابية على منطقة الشرق الأوسط.
- ٣ - تدعو المجموعة العربية الدول الثلاث الراعية لقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها، ١٩٩٥ إلى تحمّل مسؤولياتها في تنفيذ هذا القرار، والذي يُشكل عنصراً رئيسياً من مُخرجات مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها وأساساً تم بموجبه تمديد المعاهدة بصورة نهائية دون تصويت عام ١٩٩٥، كما تُجدد تأكيدها وإصرارها على المضي قدماً في بذل كل ما بوسعها من أجل الوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مما يدعم من فرص السلام والأمن والاستقرار.
- ٤ - وفي هذا السياق، وأمام عدم تنفيذ قرار ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط، أو الخطوات العملية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، في هذا الشأن، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد حظي بدعم مُطلق من الغالبية العظمى للدول الأطراف بالمعاهدة، إلا أن دولاً ثلاثاً، منها



دولتان وديعتان وراعتان لقرار ١٩٩٥، عرقلت خروج المؤتمر بوثيقة ختامية لصالح دولة غير طرف في المعاهدة وهي إسرائيل، بشكل يؤثر سلباً على مصداقية واستدامة المنظومة التي تُرسخها المعاهدة.

٥ - تؤكد المجموعة العربية على تمسكها بالنتائج والمخرجات المتعلقة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الصادرة عن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وهي نتائج تأمل المجموعة العربية من المجتمع الدولي دعم تنفيذها.

٦ - إن القول أن إنشاء المناطق الخالية يجري التوصل إليه "بحرية بين الدول المعنية" لا يبرر عدم تنفيذ أو تجاهل القرارات الدولية ذات الصلة، وتدعو المجموعة العربية المجتمع الدولي للقيام بمسؤولياته في هذا الإطار، وتُعرب عن أسفها لعدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغوط على إسرائيل، التي هي الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترفض تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وتجاهل قرارات مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، وإعاقة أي مفاوضات تمهيدية جدية لتنظيم مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٧ - أدى تقاعس المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى تداعيات سلبية، كرسست استمرار سياسة الغموض إزاء معايير الأمن والأمان النوويين التي تتبعها إسرائيل في منشآتها النووية، وزادت من حالة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. كما تعرقل التقدم في جهود عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على مستوى العالم، مما ينعكس سلباً على مصداقية منظومة عدم الانتشار الدولية بأكملها.

٨ - وتتطلع المجموعة العربية إلى أن تترجم الدول الأطراف في المعاهدة، خاصة الدول النووية وبالأخص الدول الراعية لقرار الشرق الأوسط، التزاماتها إلى خطوات فعلية وتدابير فورية لتنفيذ هذا القرار، كما تُطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي يفرض على إسرائيل دون أي شرط مسبق ودون أي مفاوضات، إخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية.

٩ - في ضوء العناصر المشار إليها أعلاه، فإن المجموعة العربية تطالب بأن تصدر الدورة الثالثة للجنة التحضيرية التوصيات الواردة أدناه لمؤتمر استعراض عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠:

(أ) تأكيد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي، وأن قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط جزء لا يتجزأ من حزمة القرارات التي أدت لاعتماد مقرر التمديد اللائحي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، وأن قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ يعد سارياً لحين تنفيذه وتحقيق أهدافه بشكل كامل.

(ب) الترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين للمقرر ٥٤٦/٧٣ بشأن تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ودعم هذا المؤتمر

الأمني الذي يعقد في سياق تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وحث جميع الأطراف المدعوة إليه، وبصفة خاصة إسرائيل، على المشاركة فيه، وطلب قيام الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير دوري حول تنفيذ المقرر المشار إليه إلى مؤتمر استعراض المعاهدة واجتماعات لجنته التحضيرية.

(ج) التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والتذكير بما تضمنته الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض للسنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بأهمية تحقيق عملية المعاهدة، خاصة فيما يتعلق بطلبها من الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، الانضمام إليها كدول غير نووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(د) الإقرار بتحمّل الدول النووية مسؤوليتها في تقديم التعاون المطلوب وبذل قصارى جهدها لضمان الإنشاء المبكر لمنطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات الأخرى ذات الصلة، مع الإشارة إلى أن مجلس الأمن الدولي مُطالب بحكم مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وضمان تحقيق ذلك.

(هـ) حث إسرائيل على الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية وإخضاع جميع منشآتها لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة كامل مخزونها من الأسلحة النووية والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

(و) دعوة جميع الدول الأطراف إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لحملها على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتأكيد على الدعوة التي وجهتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إسرائيل في عام ١٩٩١، للامتثال دون تأخير لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، القاضي بوضع كافة المنشآت النووية الإسرائيلية تحت نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة أسلحة الدمار الشامل كافة وفي مقدمتها الأسلحة النووية تطبيقاً للهدف الذي نصت عليه الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

(ز) دعوة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته في تنفيذ قرار ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الشروع في عقد مؤتمر لإنشاء هذه المنطقة وذلك استناداً إلى مرجعية قرار ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط وتنفيذاً لنتائج ومُخرجات مؤتمري الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

(ح) التأكيد على دور ومسؤولية المجتمع الدولي ككل في تسهيل اتخاذ خطوات عملية في المحافل المختصة بهدف إحراز تقدّم نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، واتخاذ الإجراءات الملائمة رداً على أية تدابير تحول دون تحقيق هذا الهدف.